

أثر الإفصاح المالي الإلكتروني على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية الخليجية

عبدالمطلب محمد مصلح السرطاوي

استاذ مساعد. كلية الاعمال والتمويل

الجامعة الاهلية –البحرين

amasartawi@hotmail.com

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية الخليجية، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية المنشورة للمصارف الإسلامية الداخلة في عينة الدراسة وعددها 29 مصرفاً إسلامياً مدرجاً في الأسواق المالية لدول عينة الدراسة وقد تم الاعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضية الدراسة. وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مقبول من الإفصاح المالي الإلكتروني من قبل المصارف الإسلامية الخليجية وبأن هذا المستوى من الإفصاح كان له تأثير إيجابي مرتفع على القيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامي الخليجية، وقد ردت الدراسة ذلك إلى قدرة الإفصاح الإلكتروني على تعزيز الشفافية وتحقيق تماثل أفضل للمعلومات يحسن من طبيعة الطلب على اسهم المصارف المطبقة له بما يرفع من قيمها السوقية. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المنظمة لعمل المصارف الإسلامي بوضع التعليمات الكافية والملائمة للإفصاح المالي الإلكتروني بهدف تنظيمه وتعميمه.

الكلمات الدالة: الإفصاح المالي الإلكتروني؛ القيمة السوقية المضافة؛ نظرية الإشارة، المصارف الإسلامية.

The Effect of the Electronic Financial Reporting on the Market Value Added of the Islamic banks in Gulf Cooperation Council Countries

Dr.Abdalmuttaleb M.A. Musleh Al-Sartawi

Abstract

This study aimed at investigating the effect of electronic financial reporting on the Market Value Added (MVA) of the Islamic banks in Gulf Cooperation Council Countries (GCC). To achieve that the researcher collect financial data from 29 listed Islamic banks in GCC bourses. To analyse the data several statistical tools were used. The results show that there is an acceptable level of

EFR and it's positively affecting the MVA of the Islamic banks because the EFR would enhance the transparency and the symmetry of information and at the same time would increase the stock price in the market. Finally the study recommended the need for regulators to develop adequate and appropriate instructions for EFR in order to organize it and circulate it.

Keywords: Electronic Financial Reporting; Market Value Added; Signalling Theory; Islamic Banks.

مقدمة الدراسة

ساهمت الازمات المالية والأحداث المتسارعة والتطورات التكنولوجية التي يمر بها العالم في زيادة توجه الشركات نحو زيادة الافصاح عن معلوماتها المالية وذلك بهدف طمأنة جمهور المستثمرين الحاليين والمستخدمين الآخرين، ولجلب المزيد من المستثمرين المستقبليين من جهة أخرى. وبالرجوع إلى نظرية الإشارة فإن الشركات تسعى للافصاح عن ادائها الجيد بثتى الطرق المختلفة في محاولة من مديريها المحافظة على حجم مكافآتهم وتعويضاتهم السنوية، وكذلك لتحسين أدائها كون أن السمعة الجيدة لشركة ما ستسهم في زيادة الاقبال على الاستثمار في اسهمها نظرا لانخفاض مخاطر الاستثمار بسبب انعدام ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما سيؤدي إلى ارتفاع اسعار اسهمها وبالتالي قيمتها السوقية.

وعليه ولكون المصارف الإسلامية عانت من تبعات الأزمات المالية بشكل اقل حدة من المصارف التقليدية، ولزيادة الاقبال على هذا النوع من العمل المصرفي نظرا لانخفاض مخاطره وحرصه على تبني الشفافية النابعة من جوهر الشريعة الإسلامية التي يستمد منها قواعده الناظمة(السرطاوي وحمدان، 2013) فإنه من الضروري تسليط الضوء على أثر الافصاح المالي الإلكتروني على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي لما تتمتع به منطقة الخليج العربي ميزات اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ولقربها من خطوط التجارة العالمية، ولكونها تشجع العمل المصرفي الإسلامي والافصاح المالي الاختياري، ولسعيها لتطوير بيئتها التشريعية والتنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي محط انظار المستثمرين العالمين الذين يسعون الى اتخاذ قرارات ملائمة حيال استثماراتهم المستقبلية مما يدفعهم إلى البحث عن مصادر معلومات تمتاز بالسرعة والدقة وهو ما يمكن تلبيةه من خلال الافصاح الإلكتروني عن طبيعة البيئة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام وعن العمل المصرفي الإسلامي وخصائصه المالية بشكل خاص.

بالاعتماد على ماسبق فإنه يمكن التعبير عن ماتسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه على النحو التالي:

- 1- ماهو مستوى الافصاح المالي الإلكتروني في المصارف الإسلامية الخليجية؟
- 2- ماهي طبيعة العلاقة بين الافصاح المالي الإلكتروني في المصارف الإسلامية الخليجية وقيمتها السوقية؟

بناء عليه فإن اجابة الدراسة عن التساؤلات السابقة سيسهم في ايجاد دليل قطعي للجهات المعدة والمستخدمة للتقارير المالية من جهة وكذلك للجهات التنظيمية والتشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والهيئات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى بأهمية الافصاح

المالي الإلكتروني مما يدفعهم نحو ايجاد مزيد من التشريعات الناظمة له بما يحقق الشفافية ويخفض من المخاطر المصاحبة لعدم تماثل المعلومات. وكذلك يسهم تسليط الضوء على هذا الموضوع إلى جعل المدراء أكثر حرصا على استخدام الافصاح المالي الإلكتروني لتحسين القيمة السوقية لمصارفهم الاسلامية من خلال تخفيض تكلفة الوكالة وتكاليف الرقابة المصاحبة لها مما يحسن من نوعية القرارات الاقتصادية المتخذة.

الإطار النظري وفرضية الدراسة:

يسهم الافصاح بشكل عام على المساواة ما بين كافة مستخدمي البيانات المالية ويساعد على تعزيز الشفافية التي يؤدي غيابها إلى وجود حالة من عدم العدالة فيستأثر المدراء بكافة المنافع بالشركة دون سائر الملاك (Fama and Jensen 1983) و عليه فإن الشركات كبيرة الحجم تسعى دوما إلى زيادة حجم الافصاح لديها في اشارة منها إلى أدائها الجيد مما يساعدها على استقطاب المزيد من المستثمرين وتحقيق طلب أعلى على اسعار أسهمها الأمر الذي من شأنه ان يحسن من قيمها السوقية.

بناء على ماسبق فإنه بات من الضروري التفات الدول إلى اهمية الافصاح بشكل عام من خلال قوانين وتشريعات أكثر وضوحا وتنظيما وخاصة للطوعي من والعمل كذلك على دعم وتوجيه الشركات العاملة بمختلف القطاعات الاقتصادية إلى التوسع فيه واستغلال كافة الوسائل الممكنة في تحقيق انتشار أكبر للمعلومة المالية بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية في الوقت المناسب. ويحسن من المسؤولية والمساءلة ويسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الوقت نفسه.

بالإضافة لما سبق فإن الافصاح بشكل عام سيحسن من مؤشرات أداء الشركات وسيعمل على تخفيض تكلفة الوكالة من خلال التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات وتعزيز الشفافية (Yue-Duan, et al, 2007 and Mousa & Desoky, 2012). ولعل من اهم الأدوات التي يتم استخدامها حديثا في الافصاح وتسهم في توفير المعلومة بالوقت المناسب، وتحقيق شفافية اعلى ما يعرف بالافصاح المالي عبر الانترنت أو الإفصاح المالي الإلكتروني (Sara et al., 2016, و Sanad and Al-Sartawi, 2016) حيث ان استخدام الانترنت يوفر انتشارا اوسع للمعلومات نظرا لتزايد عدد مستخدميها ويوفر رقابة اعلى وشفافية أكبر ويعتبر كذلك البديل الأمثل للافصاح التقليدي. وقد تم تعريف الافصاح المالي عبر الانترنت على انه استخدام الموقع الإلكتروني للشركة من اجل نشر معلومات مالية وغير مالية لمجموعة من الأطراف المهمة كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمدراء، والجهات المنظمة وغيرها من الجهات المستفيدة من البيانات المالية بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية في الوقت المناسب (Hunter and Smith, 2010). وقد بينت العديد من الدراسات بوجود تأثير ايجابي للافصاح الإلكتروني على أداء الشركات في مختلف البيئات التي اجريت عليها هذه الدراسات.

وعليه ونظرا لندرة الدراسات حول موضوع الافصاح الإلكتروني في منطقة الخليج العربي بشكل عام وتطبيقه بشكل خاص على المصارف الإسلامية ؛ فإن هذه الدراسة تسعى إلى بيان أثر الافصاح الإلكتروني على مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف الاسلامية في منطقة الخليج العربي التي تمتاز بقربها من خطوط التجارة العالمية، وبقوانينها وبنيتها التحتية المتطورة والتي توفر بيئة استثمارية خصبة لمختلف الاستثمارات العالمية، وبما تمتاز به كذلك من توسع في بيئة العمل المصرفي الاسلامي من خلال احتضانها للهيئات المنظمة والمشرعة للعمل المصرفي الاسلامي.

منهجية الدراسة:

أسس اختيار عينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على كافة المصارف الاسلامية المدرجة في الأسواق المالية لأربعة من دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية، والبحرين، والكويت، وقطر. واقتصرت عينة الدراسة على 29 مصرفا اسلامية مدرجا في الأسواق المالية لدول مجتمع الدراسة، وهو ما يشكل حوالي 93% من اجمالي المصارف الاسلامية المدرجة فيها. وقام الباحث بتجميع البيانات المالية المنشورة للمصارف الداخلة في عينة الدراسة حتى نهاية العام 2015، والجدول رقم (1) يوضح كيفية اختيار عينة الدراسة، ولحساب مستوى الافصاح المالي الإلكتروني تم تبني قائمة الاستقصاء الواردة بدراسة (السرطاوي، 2016) وهي مكونة من 90 نقطة.

جدول رقم (1) عينة الدراسة

الدولة	المصارف المدرجة	المصارف المستثناة	عينة الدراسة
السعودية	12	1	11
البحرين	9	1	8
الكويت	4	0	4
قطر	6	0	6
المجموع	31	2	29

نموذج الدراسة وأساليب قياس المتغيرات:

اهتمت الدراسة في بحث العلاقة ما بين الافصاح المالي الإلكتروني والقيمة السوقية للمصرف الاسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي. وعليه؛ فقد قام الباحث بتطوير نموذج قياسي للدراسة لتمثيل طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل - الافصاح المالي الإلكتروني- والمتغير التابع - القيمة السوقية المضافة للمصرف الاسلامي (MVA) مع إضافة جملة من المتغيرات الضابطة؛ وقد تم تحليل البيانات المالية على ثلاثة مراحل؛ إذ تمثلت المرحلة الأولى بمرحلة الإحصاء الوصفي، والمرحلة الثانية مرحلة التأكد من مدى صلاحية البيانات لاختبار العلاقة، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فقد تمثلت باختبار نموذج الدراسة التالي:

$$MVA_i = \beta_0 + \beta_1 IFR_i + \beta_2 LFSZ_i + \beta_3 LVG_i + \beta_4 AGE_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

رمز المتغير	اسم المتغير	معنى المتغير
المتغير التابع		
MVA	القيمة السوقية المضافة	القيمة السوقية للشركة - رأس المال المستثمر
المتغير المستقل		
IFR	الافصاح المالي عبر الانترنت (الإلكتروني)	مجموع النقاط المحققة من افصاح المصرف/ مجموع النقاط الاجمالية
المتغيرات الضابطة		
LFSZ	حجم المصرف	اللوغرم الطبيعي للاصول
LVG	الرافعة المالية	مجموع الإلتزامات/ مجموع الأصول
AGE	عمر المصرف	الفرق بين تاريخ تأسيس المصرف وتاريخ اصدار البيانات (2015)
ε_i	الخطأ العشوائي	

المرحلة الأولى: الإحصاء الوصفي:

وقد أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الجدول رقم (2) بأن الوسط الحسابي للقيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية بلغ حوالي 678.42 مليون وبلغ حجم أصولها كذلك حوالي 88508669.19 وهذا يعتبر جيدا نظرا لطبيعة الحداثة النسبية في المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون وهذا يدل على ارتفاع معدلات اسعار اسهمها نظر لارتفاع التداول عليها، ويمكن تفسير ارتفاع حجم الأصول بالمصارف الإسلامية كذلك إلى ارتفاع حجم الوفورات المتاحة لدى المصارف الإسلامية نظرا لمحدودية الصيغ التمويلية التي يتم تطبيقها.

المتغيرات	المشاهدات	أعلى قيمة	أقل قيمة	الوسط	الانحراف المعياري
القيمة السوقية المضافة	29	6042	-268	678.42	1398.708
مجموع الأصول	29	486356676	63902	88508669.19	1.131E8
الرافعة المالية	29	.91	.13	.7226	.23364
العمر	29	47	6	29.14	11.516
الافصاح المالي الإلكتروني	29	.93	.26	.7241	.18741

ويمكننا من الجدول كذلك ملاحظة ارتفاع قيمة الرافعة المالية إذ بلغت حوالي 72% وهو مايدل على استخدام حجم كبير من الديون في تمويل أصول المصارف الإسلامية ولعل ذلك يعزز حقيقة ارتفاع ودائع العملاء بنسبة تفوق حجم الاستثمار نظرا لاقصار الاستثمار في غالبية المصارف الإسلامية على المراجحات، والمضاربات (السرطاوي وآخرون 2016، وحمدان وآخرون، 2012، والسرطاوي، 2015). ومن ملاحظتنا للجدول السابق نلاحظ كذلك ارتفاع متوسط اعمار المصارف الإسلامية مما يعني معاصرتها للعديد من التغيرات التكنولوجية حول العالم وكذلك للومات المالية التي حدثت مع مطلع القرن الحالي الأمر الذي من شأنه أن يجعلها أكثر اهتماما وإدراكا لأهمية الافصاح المالي الإلكتروني، ولعل مايدل على ذلك النسبة الجيدة للافصاح الإلكتروني المطبق من قبلها والذي بلغ حوالي 72%.

بالاعتماد على ماسبق وللوقوف على مدى التفاوت بين المصارف الإسلامية في مستوى تأثير حجم الأصول على مؤشراتنا الأخرى فقد قام الباحث بتقسيم المصارف الإسلامية إلى مجموعتين المجموعة الأول وهي المصارف التي فاق حجم الوسيط الحسابي فيها عن 45229914 والمجموعة الثانية ذات حجم الأصول اقل من قيمة الوسيط. الجدول رقم (3) يظهر نتيجة تحليل الاتجاه للمتغيرات بالاعتماد على حجم المصرف:

المتغيرات	المشاهدات	حجم المصرف		للعينات المستقلة (T) اختبار	
		كبير	صغير	T. test	Sig.
القيمة السوقية المضافة	14 - 15	1201.32	118.17	2.226	0.0175
الرافعة المالية	14 - 15	.8220	.6161	2.606	0.0075
العمر	14 - 15	30.33	27.86	.572	0.286
الافصاح الإلكتروني	14 - 15	.8193	.6222	3.288	0.0015

*دال احصائيا عند مستوى 5%.

عند ملاحظتنا للنتائج أعلاه نجد بأن القيمة السوقية المضافة في المصارف ذات الحجم الكبير فاق نظيرتها

ذات الحجم الصغير وبدرجة دلالة إحصائية إذ أنه كلما ارتفع حجم الأصول كلما تحسن مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة. وكذلك توجد علاقة ايجابية ودالة احصائيا بين الرفع المالي وحجم المصرف بمعنى أنه كلما زاد حجم المصرف زاد اعتماده على أدوات الدين في تمويل مشروعاته ولعل ذلك يعود في المصارف الإسلامية إلى ارتفاع نسبة الايداع عليها من قبل الزبائن- كونها أكثر استقرارا من مثيلتها التقليدية في ما يتعلق بالخطر المصاحب لعملها (السرطاوي وسند، 2015)- أكثر من كونه تمويلا بالدين. وقد اظهرت نتائج تحليل اتجاه العلاقة بالاعتماد على الحجم كذلك بوجود علاقة ايجابية وغير دالة احصائيا بين من عمر المصرف الإسلامي وبين حجم المصرف من جهة اخرى بمعنى أن المصارف الإسلامية الأقدم عمرا يرتفع حجم أصولها مقارنة بالمصارف الأقل عمرا وهذا يعتبر من وجهة نظر الباحث منطقيا كون أن المصارف الأقدم أكثر جذبا للمودعين والمستثمرين الأمر الذي من شأنه أن يسهم في زيادة حجم أصولها . أما فيما يتعلق بالافصاح الإلكتروني فإننا نلاحظ ارتفاعه في المصارف ذات الحجم الأكبر مقارنة بذات الحجم الأصغر وبدرجة دلالة احصائية وهو مايمكن تفسيره على قدرة المصارف ذات الحجم الأكبر على تطوير واستقطاب التكنولوجيا والبنى التحتية الملائمة للافصاح الإلكتروني.

المرحلة الثانية: اختبار مدى صلاحية البيانات:

بالاعتماد على نتائج الاحصاء الوصفي وللتأكد من سلامة البيانات لاختبار العلاقة بين القيمة السوقية المضافة والافصاح الإلكتروني فقد قام الباحث بعمل الاختبارات التالية:

أ- التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity): وذلك للتأكد من عدم وجود التداخل الخطي بين المتغيرات، إذ ان وجود مثل هذا التداخل سيضعف من قوة النموذج الذي تم اعتماده لاختبار الفرضية؛ وقد بلغت قيمة معامل التباين (VIF) للمتغيرات الجدول رقم (4) أقل من 10 وبلغت كذلك قيمة الـ (Tolerance) أقل من 1 صحيح مما يعني عدم وجود مشكلة التداخل في المتغيرات

الجدول رقم (4) اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)		
المتغيرات	VIF	Tolerance
العائد على الأصول	1.558	.642
الرافعة المالية	1.399	.715
العمر	1.093	.915
الافصاح الإلكتروني	1.389	.720

ب- الترابط الذاتي بين المتغيرات (Autocorrelation): وذلك للتأكد من وجود أو عدم مشكلة الترابط الذاتي بين المتغيرات والتي تؤدي في حال وجودها إلى اضعاف النموذج وذلك لكون بعض المتغيرات يكون له تأثير على متغير آخر؛ وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن قيمة (Durbin-Watson) بلغت أقل من 2 مما يعني وجود الترابط الذاتي بين المتغيرات ولذلك تم استخدام (Lag 1) عند تحليل البيانات للتغلب على هذه المشكلة في النموذج.

الجدول رقم (5) اختبار الترابط الذاتي بين المتغيرات (Autocorrelation)					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.443	.0201	.103	1354.073	1.464

المرحلة الثالثة: اختبار نموذج الدراسة:

بعد التأكد من من مدى ملائمة النموذج تم إختبار نموذج الدراسة عن طريق استخدام الإنحدار المتعدد (Multi Regression) وقد أظهرت النتائج الجدول رقم (6) وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية المضافة وبين الإفصاح المالي الإلكتروني في المصارف الإسلامية إذ بلغت قيمة (Beta) 0.303 وقيمة (t) (1.867) وقيمة (Sig.) أقل من 10% مما يعني بأنه كلما زاد الإفصاح المالي الإلكتروني تحسنت القيمة السوقية المضافة للمصرف الإسلامي. ولعل ذلك يعود إلى كون الإفصاح الإلكتروني سيوفر البيانات لمستخدميها بشكل دقيق وقابل للتحقق وكذلك في الوقت الملائم لعملية اتخاذ القرارات مما يعني شفافية أكثر وعقلانية أكبر عند اتخاذ القرارات نتيجة لتخفيض تكلفة الوكالة والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يرفع من حجم الطلب على اسهم المصارف وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع قيمها السوقية مقارنة بقيمها المكتتب بها. وتتشابه هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة كل من (المهندي وصيام، 2007، و الشعار وآخرون 2015) الذين اشاروا إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح والقيمة السوقية للشركة.

الجدول رقم (6) اختبار الانحدار المتعدد (Multi Regression)			
Sig.	T. test	Beta	المتغيرات
.003	2.758	.532	العائد على الأصول
.267	1.135	.246	الرافعة المالية
.206	1.301	.249	العمر
.070	1.867	.303	الإفصاح الإلكتروني
R ²			0.201
F			3.243
Sig (F)			0.031

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) كذلك فإننا نلاحظ وجود علاقة ايجابية وغير دالة احصائيا بين كل من الرفع المالي وعمر المصرف الإسلامي من جهة و القيمة السوقية المضافة من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بحجم الأصول فإنه يتناسب طرديا وبدلالة إحصائية مع القيمة السوقية المضافة ولعل ذلك يعتبر كنتيجة حتمية لزيادة الاقبال على المصارف التي تمتاز بالأداء الجيد مقاسا بالقيمة السوقية المضافة مما يضاعف من حجم أصولها.

بالاعتماد على المناقشة السابقة فإنه يمكننا القول بأنه يوجد أثر ايجابي دال احصائيا للإفصاح المالي

الإلكتروني على القيمة السوقية المضافة للمصرف الإسلامي.

النتائج العامة والتوصيات:

أولا النتائج العامة:

بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي وعلى ما تم مناقشته سابق فإنه يمكننا التوصل إلى النتيجتين العموميتين التاليتين:

- 1- وجود مستوى مقبول من الافصاح المالي الإلكتروني في المصارف الإسلامية الخليجية.
- 2- اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ودالة إحصائيا بين مستوى الافصاح المالي الإلكتروني والقيمة السوقية المضافة في المصارف الإسلامية الخليجية.

ثانيا التوصيات:

بالاعتماد على النتائج العامة السابقة فإن الباحث يوصي:

- 1- الجهات المنظمة لعمل المصارف الاسلامية الخليجية بضرورة وضع جملة من المعايير الدقيقة للافصاح المالي الإلكتروني بهدف تنظيمه لجعله أكثر اتساقا بين المصارف الاسلامية لكونه يعزز من الشفافية والمسائلة ويحسن من الأداء على المستوى المصرفي وعلى المستوى الاقتصادي المحلي.
- 2- كذلك فإنه يمكن للمصارف الإسلامية التوسع في عملية الافصاح الإلكتروني كونه يسهم في تحسين مؤشرات الأداء.
- 3- كذلك يوصي الباحث بإجراء هذه الدراسة على عينة أوسع من المصارف الاسلامية، ومن خلال استخدام مؤشرات أداء أخرى كالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من الأرباح الموزعة وغيرها من مؤشرات الأداء الأخرى.

المراجع

1. حمدان علام، السرطاوي عبد المطلب و رائد جبر ، 2013، أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية- مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت*، المجلد 20، العدد 2، ص. 255-302.
2. حمدان، علام، وعبدالمطلب السرطاوي، جبر رائد ، 2012، تطبيق منهجية الحدث في دراسة أثر الأزمة المالية العالمية في العوائد غير العادية لأسهم المصارف الاسلامية، *مجلة الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي*، الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي، 1(3)، 16-30.
3. السرطاوي، عبدالمطلب، 2015، اثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، 11(3)، 705-725.
4. السرطاوي، عبدالمطلب، 2012، أثر الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية و التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، *مجلة الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي*، الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي، 1(2)، 23-43.
5. السرطاوي، عبدالمطلب و علام حمدان، 2013، مدى التماثل بين المصارف في تطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية وأثرها في العائد على الأسهم "دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية

- والثقافية في دول مجلس التعاون الخليجي، *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 15(2)، 243-254.
6. السرطاوي، عبدالمطلب، وزكية سند، 2015، أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الأسهم: دليل من البحرين، المؤتمر العالمي السادس للتسويق الإسلامي، 6-8 آيار اسطنبول، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي.
7. السرطاوي ، عبدالمطلب، علام حمدان، وبهاء عواد، 2016، استقلالية مجلس ادارة المصارف الاسلامية الخليجية وعلاقتها بالأداء، المؤتمر العالمي السابع للتسويق الإسلامي، 4-6 آيار الدار البيضاء، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي.
8. الشعار ، اسحق محمود، و نضال زلوم، شادي خطاب، 2015، دور ربحية ومديونية الشركة في تحديد أثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، 11(3)، 685-703.
9. المهندي، محمد عبد الله، ووليد زكريا صيام، (2007)، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، *دراسات العلوم الإدارية*، 34(2)، 258-285.
10. AlMatrooshi, Sara, Abdalmuttaleb Al-Sartawi, Zakeya Sanad. (2016). DO AUDIT COMMITTEE CHARACTERISTICS OF BAHRAIN LISTED COMPANIES HAVE AN EFFECT ON THE LEVEL OF INTERNET FINANCIAL REPORTING?, **Corporate Ownership and Control Journal**, 13 (2): 130-146.
11. Fama, E., Jensen, M., 1983. Separation of Ownership and Control. *The Journal of Law & Economics*, 26 (2), 301–325.
12. Hunter, Shirley A. and Smith, L. Murphy. 2010. Impact of Internet Financial Reporting on Emerging Markets. *Journal of International Business Research*. 8 (2): 21-40.
13. Mousa, Gehan A. and Abdelmohsen M. Desoky. 2012. The Association between Internal Governance Mechanisms and Corporate Value: Evidence from Bahrain. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*. 8 (1): 67-92. 26.
14. Yue-Duan, Guan, Sheu Dwan-Fang and Chu, Yu-Chin.2007. Ownership Structure, Broad of Directors, and Information Disclosure. *Journal of American Academy of Business*, Cambridge: ABI/INFORM Global pg. 182.
15. Sanad, Zakeya, Al-Sartawi, Abdalmuttaleb. (2016). Investigating the Relationship between Corporate Governance and Internet Financial Reporting (IFR): Evidence from Bahrain Bourse, **Jordan Journal of Business Administration**, 12 (1):239-269.